ملامح من أطر التمثيل المعرفي للجملة العربية في كتاب سيبويه

م. د. ميثم رشيد حميد

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

في هذه الورقة، محاولة لقراءة التراث النحوي العربي، على وفق النظريات النحوية المعاصرة، وقد قسّم سيبويه الكلام على قسمين، تبعهما تقسيم فرعي آخره، فأما التصنيف الأول، فقد حصره بين الاستقامة في الكلام، ويقابله ما هو محال منه. وتبع ذلك بتقسيم على المستقيم نفسه بين الحسن والقبيح والكذب، وقد لحق هذا التفريع المحال من الكلام، على نحو ما وصف به المستقيم منه.

وتكشف هذه الورقة عن مسألة التمثيل وتأثيره في القواعد النحوية في بنيتها المتباينة في نظر سيبويه، وقد تبيّن أن سيبويه يكشف بالتمثيل، عن أصل نشوء البنية. وتبع هذا الكشف ملامح الربط بين النحو والدلالة، وأثر ذلك في دراسة بعض الأساليب العربية، ومنها أسلوب الشرط.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، التمثيل المعرفي، المجلة العربية

Abstracter

In this paper, I try to read the Arabic syntax heritage, on the basis of contemporary syntax theories. The title of the research (features from the cognitive representation aspects of the Arabic sentence in Seebawayh's book). study in (bab Al isteqama wal ihala mina al kalaam).

Sebweeh divided the structure of sentence into two structures:

The first one, it has been named "straight talk" like:

I came to you yesterday.

I'll come to you tomorrow.

The second structure is opposed to the first structure, It's "impossible talk" like:

* I came to you tomorrow.

* I'll come to you yesterday.

Sebweeh believed that an initial structure is the structure of natural existence of the speech, as opposed to the structure of the impossibility. Here, will be the approach between the structure of existence, and the nothingness. Sebweeh's opinion: "The speech falls in the nothingness, when you reverse the beginner of speech with the end of the speech". This view shows the origin of the structure.

Key word: sayyubuh. altamthil almaeriifiul.aljamaluh almuerifih

المدخل المعرفي للقاعدة النحوية

لاشك أن أعقد المسائل التي يعيشها الفكر الإنساني اليوم، تتمثل في الظاهرة المعرفية، المتداخلة في مشتركاتنا اللغوية، فقد برهنت الدراسات على أن "هناك مبرراً للاعتقاد أن الأطفال يتعلمون اللغة من الشواهد الإيجابية، فصور التصحيح، غير مطلوبة، كما يبدو أنهم يعرفون الحقائق دونما تجربة ملائمة في عدد كبير من الحالات المعقدة"[١]. وانطلاقاً من ذلك نفهم، أن المعرفة التي لها مثل هذا الطابع، لا يمكن أن نكشف عنها من خلال مقابلة الصحيح من اللغة نحوياً، مع ما يستعمل منها وينتهي الأمر. فالمسألة الآن أعقد من أن تكون مداخلها متعلقة بالوصف الإيجابي وغير الإيجابي، فهي تمتد نحوياً مما هو

مقبول يُقاس على قاعدة، إلى ما هو معقول، أو ما يطلق عليه تشومسكي، "متطلب المعقولية". ويعني به الخروج بالقواعد وأنظمتها من نطاقها المحدود، إلى تنوعها الأقصى، مع ضمان تحقق دقتها.[٢]

سيكون من البديهي مع هذا الانفجار المعرفي، ومحاولة الإحاطة بالنتائج المدروسة أو الممكنة، أن يلجأ التفكير النحوي، إلى تغيير المنطلق المعرفي، أي تحديد المداخل بطريقة تناسب الدقة في العمل. لذلك كانت الإحالات المعرفية برمتها عرضة للتغيير، وما غيّره النحو التوليدي من هذه المنطلقات، تمثّل بنقل أفكاره، من الكفاية الوصفية، إلى الكفاية التفسيرية.[٣] ففي الكفاية الوصفية، كانت آليات العمل النحوي غنية ومطلقة، وتمتد عبر النماذج المدروسة، وربما تكون متداخلة معها. أما في الكفاية التفسيرية، فالأمر معكوس، فيجب تقنين الوسائل المتاحة، ومن ثم إشغالها بأكبر مساحة ممكنة من اللغات المتنوعة.

ويبدو أن التفسير هنا معلق بمعادلات معقدة، تضم إلى جانبها فهماً موسعاً عن قدرة الإنسان في تمثيله للظاهرة اللغوية، هذا من جانب العمل النحوي. أما من جانب المتكلم، فهي تصف القدرات المشتركة لدى الإنسان. فعلى الرغم من صغر الإمكانات المتاحة وقلتها، نجد أننا نستوعب وننجز عدداً غير متناهٍ من الجمل. إذن هكذا تبدو العملية اللغوية، منوطة بمقدار تحققها في المنهج المعرفي الذي اختطه إفلاطون، أو ما سماه تشومسكي "مشكلة إفلاطون"[٤]. وبهذا المنهج، يمكن الوصول إلى الطرائق الإجرائية التفسيرية الداعمة للعمل النحوي.

وبعد هذه المقدمة، نجد أن العنصر المشترك في توحيد الجهد النحوي، وإعادة مقارنته بجهود أخرى، يشترط فيه تمثيل القاعدة النحوية، في النماذج المتاحة للدراسة، وقد يكون هذا المشترط آلية عمل فحسب. ولكن بالعودة إلى سنة التطور التي يشهدها المنهج المعرفي، وما رأيناه في النقلة البنيوية الكبرى من الكفاية الوصفية إلى الكفاية التفسيرية[٥]، يتضح لنا كيف تصبح الآليات منهجاً قائماً بذاته. وعلى وفق ذلك تعاد فلسفة الظاهرة بناء على الحمولة الفلسفية التي تضعها الآلية بين يدي هذه الظاهرة. وكل هذا لم يكن مشهداً مقتصراً على المنهج المعرفي، بل تعداه إلى ما هو أكبر من المنهج، حيث تستقر الأصول المعرفية الأولى. وهي التي تُحسم فيها اتجاهات نظرية المعرفة في دراسة اللغة[٦].

إن سنة التطور هذه قد أصبحت من البديهيات التي لا يتنازع عليها اثنان، ولعل مهمة الباحث المعاصر مهمة عسيرة، فعليه أن يجد اليوم أسباباً مقنعة تتعلق بها خواص دراسة اللغة، على وفق كليات رصد متفق عليها معرفياً من جهة، وتسهم في حلحلة الإشكالات المتراكمة في الظاهرة المدروسة، من جهة ثانية. ولكن ومع ما هو متعارف عليه، كيف يتم تحويل المنهج الموضوعي الوصفي إلى رؤية ذاتية في التفسير؟ هذا السؤال مازال قائماً، يتحدث عن التغيير الذي حمله تشومسكي، على النمط الوصفي للمعرفة. ومن المعروف، أن هذا النمط الأخير، وضع الظاهرة اللغوية، موضع التجربة والاستقراء.

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نقول إن منهجة المعرفة اللغوية أمر ضروري لامحالة، والميل بهذه المناهج نحو القوانين المعرفية، يعدُّ رافداً شاهداً على سعة المداخل المعرفية للغة، وسواء انتصرنا لرؤية التفسير أو لغيرها، فإن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن القوانين المعرفية، تظهر لدى الجميع من مسافة ثابتة لا تتغير، وبناء على ذلك، فإن كل قيمة معرفية ارتبطت باللغة، عادت وظهرت بجدواها على اللغة نفسها، ولكن الجدوى من المنهجة المتداخلة في صياغة القوانين، لها مثل ما لغيرها من حقوق العمل والمشاركة في المنجز المعرفي؛ ولذلك فإن حقوق العمل قد تهمش، بسبب نسبة المنهج خطأً، إلى عمل

نحوي معين، فالأسباب التي دعت تشومسكي إلى ترك الكفاية الوصفية، قد تتعلق برفضه وصف طبيعة وحدات القول، من خلال محصلة تحديد خصائصها، ومع هذا قد نجد من يتعرض لسيبويه، ويعلق على منهجه بالطريقة نفسها[٧].

وعلى أية حال، فإننا أشرنا إلى أن القيم المعرفية، التي أنتجت في قوانين، اتسمت بطابع الانسجام والتداخل. أما خلاف ذلك، فلا يمكن نسبته إلى المنهج المعرفي، وإلاّ كيف يحدث الخلاف أصلاً؟. وإذن، فإن هنالك أصولاً للتفكير غير قابلة للدخول في منهج، ربما لسعتها، واحتوائها على منهجية عمل متكاملة، تتناسب وطبيعتها التي قد تتسم بالشمول. وأعتقد أن قواعد التفسير يمكن وضعها في هذا الباب، وربما يكون ذلك واقعاً فرضته تنوعات الدراسة التي تنتمي إلى المدرسة التوليدية التحويلية، فضلاً على أهدافها التي عزمت على خلق ما أسمته بالنحو (الكلي). ومهما يكن من أمر، فإن قواعد التفسير لا تصلح أن تكون آليات عمل منهجية. وهذا ما أبعدها عن نقطة الاتفاق مع الحقائق المنهجية الأخرى. فالذي يربط قواعد التفسير، بآليات العمل في المنهج التوليدي، هو سمة التمثيل العقلي، وهي إحدى خصائص قواعد التفسير المهمة التي بنيت عليها خصائص المنهج التوليدي التحويلي. ومعروف أن الدراسات التي تقارن إجراءات هذا المنهج، تستعمل صفة التمثيل في مستويات متعددة فيه، مقارنة لها مع مستويات التمثيل في المناهج الأخرى.[٨]

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نضع التمثيل شرطاً معرفياً منهجياً، للتفسير، وهو يعمل ضمن القاعدة الإفلاطونية نفسها، وهي تذهب إلى أن الوسائل المحدودة "غنية بحيث تكفي للتعليل لتنوع اللغات المصدق عليها، ولإمكانات تنوعها في الحقيقة"[٩]. فيصبح الفارق بين التفسير والتمثيل واضحاً، في أن الأول يقع في أصل التفكير الذي انبثقت منه هذه المقولة، أما الثاني . أي التمثيل . فهو آلية معرفية تتسم ملامحها بالخطوات المنهجية، وعملها يكمن في تحليل الظواهر على نحو عام. وأما في تحليل الظواهر اللغوية، فقد انتقلت خصائص كثيرة منها، لتصبح سمات مشتركة بين المناهج اللغوية.

التمثيل في مبادئه المعرفية واللسانية

إن ظاهرة (التمثيل) لم يتفق على وجودها، بتحديد معين جامع وشامل في نظرية المعرفة. وبناء على ذلك كانت هذه الظاهرة الخطيرة، محصَّلة من الحقول العلمية المختلفة، فهي نظام معرفي مقيد بطريقة التعامل معه. وفي القرن الماضي أثارت جدلاً في الأوساط العلمية، ورصد لمعنى التمثيل في هذه المرحلة ثلاثة تعيينات: أما الأول، فكان يحمل معنى المساواة، ويعود إلى أرسطو. وأما الثاني فقد استعمل للإشارة به إلى أوجه التشابه بين الأشياء أو الصفات التي تختلف فيما بينها. وأما الثالث، فقد رجّح أن يكون معنى التمثيل، هو معنى التماثل الذي يعتبر معادلة معرفية معقدة ومترامية الأطراف. وبناء على معنى المماثلة الأخير، اختلفت أيضاً، التعيينات المعرفية لهذه الظاهرة، فكانت المماثلات متنوعة على نحو ملحوظ، فمنها المماثلات الجوهرية وقاعدتها أن تشترك الأشياء في صفات متعددة، ومنها الصورية التي تشترك عناصرها في بعض العلاقات. ووصل الحد بالمماثلات إلى الجوانب الشعورية، فهناك مماثلة عاطفية، وذاتية، وصوفية وشعرية، وبحسب الصفة التي تناسب مقام الصلات أو التشابهات موضوعة البحث. وقد فصّلت محاولات (روبير بلانشي ١٩٧٣) هذه المسائل بعناية كبيرة[١٠].

وبعد هذه المرحلة اختلفت النظرة إلى التمثيل، فجعل بعض الدارسين التمثيل أساساً في بناء المعرفة الإنسانية، وذهب، إلى أنه انطلاقاً من رسوم الكهوف بدأت هذه المعرفة، وأنجزت على نحو مخططات ذهنية، مغايرة لما هو مألوف في الاستقراء والاستنباط. لقد كانت ظاهرة الرسوم تستند إلى نوع مبكر من المخططات، وهي بمثابة القفزة النوعية في الرؤية البصرية المتعلقة بالأشياء المعبرة عنها. فالحيوانات في الطبيعة لم تلمح منها هذه المخططات، حتى أبدعتها تلك الرسوم على

جدران الكهوف[١١]. وبهذا صار للتمثيل المكانة الأولى في الوعي الإنساني، فهو أساس البنية المعرفية عند الكائن البشري[١٢]. ولو سحبت هذه النتيجة على اللغة سنجد، أن فيها ما يجوّز النظر إلى اللغة، من زاوية كونها كبرى المخططات التمثيلية الإنسانية.

إن هذا يبرهن لنا قدرة الذهن البشري على الفصل بين القانون والظاهرة الممثلة في هذا القانون، ويتم ذلك بناء على الارتباط الجزئي القائم بينهما، حيث يمكن إعادة تمثيل القانون لأكثر من مرة وفي أكثر من ظاهرة. وهذا يسمح أيضاً، باكتشاف القانون من خلال الظاهرة الممثلة به، أو الظاهرة البعيدة عنه، فقياس التمثيل هو قياس جزئي[١٣]، أو هو قياس نقل من الخاص إلى الخاص[١٤]. وإذن فإننا في التمثيل يمكننا أن نتجاوز حالة القوانين التي قد تسمى باسم الظواهر التي تتمثل بها. وعندها ستبقى هذه القوانين محافظة على صياغتها القريبة من الظواهر، فتكون بذلك مصدراً لظواهر متعددة، وربما لا نهاية لها كما يحدث في توليد الجمل على قواعد محدودة في اللغة. وهذا يعني أن احتكام الذهن البشري إلى قانون التمثيل، يغير من وجهة التعامل مع القانون، ويقترب أكثر من تفعيل هذا القانون كلما اقترب من، أو أمسك بطريقة التمثيل التي يعمل عليها. وعلى أية حال فإن الذهن البشري مخير بتغيير طريقة التمثيل بالاستناد إلى النقطة المركزية في القانون. وعلى أي نحو كانت طريقة التغيير سواء أناتجة عن تحويل كانت أم إبدال تمثيلي، فإن النقطة المهمة التي نبحث عنها هنا، تتمثل في أن العقل الإنساني يكتشف ويبرهن مع كل لحظة تمثيل. كما يمكنه بالتمثيل أن يصل إلى نتائج مهمة لم تكن معروفة قبل لحظة التمثيل.

وعلى أية حال فإن المتتبع لنظريات التمثيل، سيقف به المطاف عند فريجة G. Frege (١٨٤٨– ١٩١١). وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن علم اللغة قد ظهر إلى الوجود على يد هذا الفيلسوف الألماني[١٥]. يذهب فريجة إلى أن هنالك فرقاً حاسماً بين الأفكار والتمثلات، وهذا الفرق يعود بحسب تفريقه، لاختلاف طبيعة كل من المصدرين المعرفيين، فبناء الأفكار يختلف عن التمثيل بالفكرة والطريقة والهدف. وعلى أية حال، فإن رؤية (فريجة) تستند إلى "أن الفكر يختلف عن التمثل وبخاصة لجهة قولنا: إن فكراً معيناً يحافظ على هويته ذاتها كائناً من كان من حمله، فمضمونه مستقل عن الذات الحاملة له حيث يحيل إلى مجموعة أشياء وليس إلى موضوعات"[١٦]. وجرياً وراء هذه المقولة، يمكننا أن نعدها أساس بناء القاعدة المعرفية للسانيات، شرط أن نلتزم هنا بالنظرة الفلسفية التي أسهمت على نحو فاعل، في وصف معظم إشكالياتها. ولعل انسجام المقولة اللسانية مع ظواهر التفكير عند فريجة، أسست منطلقاً ثالثاً للعقل الفلسفي المتعامل مع اللغة، هذا المنطلق تمثّل بظهور مبدأ (التواصل). إذن فالمبادئ المعرفية التي ارتبطت باللغة ابتداءً من فريجة، هي ثلاثة: أولها، التمثيل وهو متعلق بموضوعات صورية، وثانيها: التفكير الذي يحاول الوصول إلى الأشياء الحية في الواقع. وأما الثالث، فهو التواصل الذي يبحث في اللسانيات عن درجة تحقق الواقع في المقولة اللسانية.[١٧] وخلاصة رأيه تتلخص بأنه لا يتم إنضاج نظرية لسانية بناء على إجراءات التمثيل.

وبناء على ما تقدم يمكننا أن نختار تعريفاً فلسفياً للتمثيل، من بين عشرات المقولات التي ذكرت فيه، واختيارنا يقع على أنه: فكرة تذهب إلى «أن شيئاً ماديّاً تتطابق أجزاؤه والطريقة التي ركّب بها جزءاً في مقابل جزء مع مجموعة معينة من الأفكار أو الحقائق»[١٨]. وفي هذا التعريف تظهر مقومات التمثيل، ومظهرها الأساسي هو المطابقة بين متناقضين يجتمعان في الذهن الإنساني. الشيء المادي وهو حقيقة ملموسة، والفكرة المجردة القابعة في الذهن. وعلينا أن نذكر أن هذا التركيب بين هذين المتناقضين، كان ممنوعاً أو ممتنعاً، في بداية القرن العشرين. حتى أن الفلاسفة في حينها أنكروا وجود لغة عقلية

تستطيع أن تجمع بينهما. وقد كان ذلك ممكناً حين توصّل إليه عالم الرياضيات البريطاني (آلان تيرنج)، ليجعل من فكرة التمثيل العقلي شيئاً محترماً علمياً. ويمكن لنا أن نفهم، في ضوء عمله، ما الذي يمكن أن يعنيه أن يفكر العقل الإنساني باستعمال اللغة العقلية في مقابل التفكير بأية لغة أخرى مستعملة بين أفراد المجتمع.[١٩]

ومن دون شك فإن واضع التعريف قصد، من جهة ثانية، اللغة موضوعاً للتمثيل. فهي التي تستطيع أن يجمع الحقائق المادية في العالم الخارجي، ويطابقها مع الأفكار الذهنية لدى الإنسان. واللغة تضمن أن التطابق سيحافظ على الطريقة التي ركبت بها الأجزاء المادية كما هي. وفضل الحفاظ على العينات الوجودية، يعود إلى نظام التمثيل دون الوسائل المعرفية الأخرى. ويعود إلى اللغة من جهة أخرى لأنها الوسيلة الوحيدة التي استطاعت التعامل مع التمثيل، بوصفه قدرة عقلية كامنة تمتد إلى الواقع الخارجي، من طريق مطابقة القاعدة النحوية، بترتيبها مع هذا الواقع. بعد ذلك علينا أن نصغي جيداً، إلى أن اللغة في مستواها التمثيلي هي لغة غريزية، لغة تتمثل فيها الأنظمة العقلية والاجتماعية على الطريقة التي يعمل فيها التمثيل نفسه. بمعنى: إن علينا أن نبعد اللغة عن مستواها الاجتماعي حين يكون البحث فيها من خلال مستوى التمثيل، سواء كان نحوياً أو دلالياً، أو أي مستوى آخر من العمل النظري أو التطبيقي في اللغة.

ومن الواضح أننا نخرج بنتيجة مهمة هنا، وهي أن التفكير النحوي، يعتبر من الميادين المتميزة، بتعاملها مع الحقائق المعرفية الأولى، ولو افترضنا بناء على هذه القاعدة، أن كل نشاط نحوي هو نشاط متعلق، بأصول معينة من التفكير المعرفي، فإننا يجب أن نحسب حساباً متميزاً للنحو العربي، كونه مدخلاً معرفياً للغة التي تتحدد بناءً عليه، قيمها وطبيعة استعمالها. وفضلاً عن هذا وذاك، فهو ذو صلة قريبة من الثنائية المترابطة بين ما هو نحوي وما هو معرفي. وعلى أية حال فإن تلك العلاقة تعد من العلاقات الخاضعة لمنطق الضرورة. وبناء على منطق الضرورة هذا، يمكننا أن نعتبر ارتباط اللغة بالعقل، أمراً أحدثه حافز التمثيل العقلي للغة. وفي نتيجة ثانية لهذه الضرورة، يمكننا أن نعتبر (التمثيل) أحد أهم الكفايات التفسيرية التي تتماز بها اللغة المرتبطة بذات الإنسان، وبقدراته اللغوية تحديداً.

أطر التمثيل في كتاب سيبويه

يعدُّ باب الاستقامة والإحالة مدخلاً معرفياً مهماً لظاهرة التمثيل، وهو باب من أبواب كتاب سيبويه، وضعه هذا العالم الجليل في بنية الكلام. ونصّه كما ورد في الكتاب: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ"[٢٠]

وتعد دراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، من أهم الدراسات التي قدّمت فيه، وفكرته المعاصرة عن هذا الباب قائمة على أساس أنّ سيبويه ميّز بين البنية الأساسية، والبنية الدلالية، وتفسيره لوجود بنية دلالية يقوم على "أنّ الكلمة عندما تدخل بوصفها جزءاً في مركب اسمي تنتقل إلى مجال دلالي آخر، فترفض الاستجابة النحوية لما كانت تستجيب له من قبل وتصبح صالحة للاستجابة إلى كلمات أخرى، وهنا يضيق مجال اختيارها"[٢١]. وقد طوّر الدكتور غالب المطلبي بالاشتراك مع الدكتور حسن عبد الغني فكرة المجال النحوي، بما سمَّوه (فتح المجالات)[٢٢]. وهذه المحاولة لا ترى أن البنية النحوية الأساسية

لها دلالة من دون مراعاة الجوانب الوظيفية فيها، وهي في الأغلب مجموعة من العلاقات ذات محتوى مجزء ومقسوم على أطراف هذه العلاقات. وعلى الرغم من أن طابع هذه التحليلات قاربت المجالات التفسيرية ولاسيما نحو المقولات، والتوليد الدلالي، نلحظها من ناحية التركيز على العلاقة الدلالية لم تكن بعيدة، كغيرها من المحاولات، عن مخرجات المنهج الوصفي. وقد وقفَتْ عنده لتصف طبيعة وحدات القول، من خلال محصلة تحديد خصائصها[٢٣]، وهي بذلك أقرب إلى (الكفاية الوصفية) منها إلى (الكفاية التفسيرية).

ومن كل هذا يجب مراعاة أن لا وجود للقواعد التفسيرية ما لم تحقق البنية وجوداً ثابتاً، ومع تحقيق هذا الوجود، فإن قواعد التمثيل الدلالي لا تنفصل عن البنية، فهي جزء من لوازم هذه البنية، وليس العكس. فقابلية التمثيل الدلالي جزء من مكوناتها، وإلا أصبحت مجموعة من التصورات غير محددة بزمان أو مكان، وعرضة لمتطلبات السياق. وهذا معيار يصح مع كل التوليدات التي تظهر بها البنية النحوية.

وفي باب الاستقامة والإحالة وضع سيبويه معياراً للكلام بين الاستقامة والإحالة، فالمستقيم الحسن لا يقابله الكذب، فهو فرع عليه، وإنما يقابله ما هو محال، أي ما يسقط في العدم. وهذه البنية الأحادية في وجودها، لا تدخل في بنية الصدق والكذب المنطقيين، إلا من فرعيتها الموسومة بالمستقيم الكذب، حيث تقع دالة الصدق المنطقية. بمعنى أن سيبويه يجعل المستوى الدلالي لاحقاً ببنية فرعية عن البنية الأم، حيث تقترن هذه البنية الفرعية بمستوى التمثيل الدلالي، وبابها مفتوح على منطق الاحتمال، لا على أساس الوجود والإمكان كما في البنية الام. وبهذا يكون سيبويه في مطلع كتابه قسّم الكلام العربي على بنيتين، ومثّل لكل بنية بأنماط محددة.

أما البنية الأولى فكانت رأس الباب، وهي بنية المستقيم الحسن، ومثّل لها بنمط الفعل اللازم، (أتى) وهذه البنية قياسية في الوجود والعدم، فهي لا تقاس بالصدق والكذب؛ فإما أن تجسد كلاماً أو لا، فنقيضها هو ما لا معنى له، ويدرك ذلك الاخفش الصغير فيقول: "وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى، ألا ترى أنّك إذا قلت أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب"[٢٤]. وبناء على ذلك فإن (المحال) لا يظهر على أساس تناقض العلاقة الوظيفية بين الفعل والظرف كما يبدو للوهلة الأولى، وإنما الأمر قائم على التعارض في المكون الزماني داخل البنية نفسها، وهو ما قصده سيبويه بقوله: أن تنقض أوّل كلامك بآخره.

جرت اختبارات سيبويه للزمان في هذا الموضع، على بنية مفهومية، مقترنة بالمعنى الكلي الذي لا يقبل التجزئة، فإما أن تكون البنية ممكنة أو تكون عدماً. وهذا النوع من الوجود اللغوي يتأسس على هيمنة المفهوم؛ لأن أصل البنية هو (أتيت إليك)، فالمقصود هو الإتيان ككل، وهو لا يقع على وجه مخصوص، إلا بقرينة. هذا الأمر يفتح مجال البنية على الحدث الافتراضي، ويعيد إلى الأذهان تقسيم سيبويه للأفعال؛ "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٢٥]. وهي في هذا الموضع أحداث افتراضية بنيت عليها الأزمنة، فإن تجردت من الزمان عادت إلى أصولها الافتراضية. وهذا يعني أن بداية البنية النحوية للفعل هي مفهوم افتراضي للحدث، وهو أصل المدخل المعجمي في البنية.

وحدود البنية ومظاهرها التأسيسية لا تنتهي عند هذا الحد، فيقول: واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قد كان منه ذهاب. وإذا قلت

ضرب عبد الله لم يستبن أّن المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أنّ ذهبَ قد دل على صنف"[٢٦]. فإذا قيست هذه القاعدة على المستقيم الحسن، فإن الضرورة تقضي بأن الاستقامة قائمة في البنية نفسها، كأن يدل الفعل دلالة ذاتية كلية على أصل وجوده المعجمي (دلالة صنف)، وأن يسير هذا الدليل إلى متعلقه، فالذي دل من هذه الأفعال على (صنف)، وعلى حدث افتراضي، فإن بنيته لا تدخل في علاقة صدق أو كذب، بل في وجود أو عدم، على أن تكون مجريات نقض الوجود واقعة في أصل البنية، وهذه البنية هي بنية المستقيم الحسن التي تعارضها بنية المحال وليس المستقيم الكذب.

من السهولة أن نفهم الآن لماذا ينتقض الزمان في بنية المستقيم الحسن، ولا ينتقض فيها الحدث، وبسبب انشطار الزمان سقوطها بالعدم؟ وجواب ذلك لأن الحدث افتراضي فيها، دون الزمان، وتجريدها من الزمان لا يتم إلا عبر الوصول إلى الحدث، ومن الصحيح القول إن هذا النوع من البنية لا ينشأ على قيم متفاوتة، بل والأكثر من ذلك أنه لا يخضع لأي نوع من العلاقة الدلالية، وبحسب هذه البنية، فإن مستواها العميق يرتكز على (محمول اسمي) هو الذهاب والحضور والغياب، وما إلى ذلك، وكل محمول من هذه لا ترجّح فيه علاقة دلالية إلا عبر ما رصده سيبويه من مظاهر تعدية الفعل الذي لا يتعدى فاعله، وكل تعدية من هذا النوع دليلها لا ينفصل عن الفعل.

إن بنية المستقيم الحسن في مستواها الاسمي لها فحوى، وليس لها مدلول أو مرجع في الخارج، ينحصر فهمها به، فتفريع المعنى فيها يتم بالدليل الذاتي، وليس بالمرجع الخارجي، يقول سيبويه في أحد مواضع تعدية هذه البنية: قال بعضهم ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذٌ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليلٌ على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت"[٢٧]. وهذا يعني أن ما لا دليل عليه في البنية لا تتعدى إليه. وإلى ذلك انتبه السيرافي معلقاً على قول سيبويه: ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة"[٢٨]، بقوله: يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدراً مسافته من الأمكنة"[٢٩]. فالبنية قائمة على قدرة المتكلم على وضع مثل هذا النوع من الأدلة فيها، وفي وضعها هذا الذي لا تفتقر به إلى العالم الخارجي، تحرز أول قيمة تفسيرية يمتلكها المتكلم. فبإمكانه أن يضمر الأدلة في البنية، وتكون هي من يكشف عنها.

وفي هذه البنية يثبت عنصر معجمي واحد، يصلح دليلاً على كل التفريعات التي تتفرع عليه. فالبنية التي توصف بالمستقيم الحسن لا تصلح مصداقاً لعامل دلالي خارجي، فهي مكتملة بذاتها وغير مؤطرة بنوع من العوز والافتقار الدلاليين. ومع الاقرار أن ما له مرجع خارجي قائم على الافتقار إلى هذا الدليل، ولا يكتسب بذاته صفة التملك هذه، فإن كل بنية عاكست هذا المطلب ستكون غير مفتقرة إلى إعادة تمثيلها لالتقاط حجة أو قرينة أو متعلق منها. والعكس هو الصحيح في البنية الأخرى التي يعاد تمثيلها بحسب مقتضى المتعلق الخارجي.

إن قاعدة التفسير النحوي في المستقيم الحسن تضع حدوداً واضحة للتمثيل الدلالي، فالدليل في البنية هو متعلق نحوي مفهومي، لا يشبه ما يوضع عليه الدال في مستواه الدلالي المعروف، وبدا أن البنية تشهد انقساماً بين الطريقتين، فكل دليل أنبأ عنه التصور الذهني انتهى إلى التمثيل الدلالي، وكل حجة أو متعلق كشفت عنه صلته المباشرة بالدليل، فإن مصدره مبدأ التفسير الذاتي للبنية، ففي مثال:

أعطى زيد الفقير درهماً

فالفقير أخذ درهماً، ولكن هذه النتيجة غير محصّلة في البنية، وإنما حصلت من إعادة تمثيل الفعل (أعطى)، وهذه الإعادة الصورية لا دليل عليها في البنية، وليس لها تمثيل صوتي.

وأما في أمثلة المستقيم الحسن فنجد أنّ ما تدل عليه البنية غير مقترن بإعادة تمثيل الفعل دلالياً، من نحو :

سار الرجل في الرمضاء

فالعطش والتيه وغيرها من متعلقات هذه البنية الدلالية، غير ناتجة عن إعادة تمثيل الفعل سار. وستتضح هذه النتيجة أكثر في مثال البنية المغايرة من نحو :

بنى الرجل بيتاً

ففي المثال الأخير لا يوجد دليل في البنية عن بداية حدث البناء، وإنما أعيد تمثيل الحدث في أن الرجل انتهى من بناء البيت، ولم تترك البنية دليلاً قاطعاً على موعد بداية الحدث. فما أضمره الفعل (سار) في البنية السابقة، هو السير على نحو معين، ولكن ما أضمره الفعل (بنى) لا يمكن كشفه إلا عبر إعادة تمثيله زمانياً.

وبناء على هذه النتيجة يمكننا أن نقول إن ما وقع عليه السير وليس سار في الرمضاء هو العطش، وفي البنية دليل على ذلك. ولكن لا يمكن القول إن ما وقع عليه البناء هو البيت، فهو عنصر خارجي لا وجود لدليل عليه في البنية، ومقتضى إخراج البيت مخرجاً نهائياً لا يقتصر على تمام هيكل البيت، فإعادة تمثيل الفعل يشمل الأثاث وغيره، وهذا لا يلمح من مستوى الاسقاط المعجمي للفعل. ويتضح مما سبق أن المستقيم الحسن هو بنية المواضعة على مفهوم غير مطلوب إعادة تمثيله معجمياً، فنقضها لا تحصل منه فرصة إعادة تمثيل الفعل معجمياً، وإنما يسبب سقوطها بالعدم. وقد برهن سيبويه على صحة الشطر الثاني من القاعدة.

وأما فكرة المواضعة على مفهوم معين، فإننا نلمسها من بداية نشوء المفهوم عند الطفل. فمثلاً يوجه الطفل في مواضع الخطر عن طريق ترسيخ مفهوم معين في مخيلته، فاقترابه من النار يولّد بنية من نحو : (لا تلعب بالنار) والمقصود ليس إبعاد الطفل وإنما ترسيخ مفهوم خطر النار في مخيلته، ومثل ذلك لا (تركض)، وغيرها من المحرمات الأولى. وفي العراقية الدارجة يقال للطفل (إنزل من على الدرج)، وفيها يُدمج حرفان من حروف الجر تأكيداً للخوف من وقوع الطفل، وفي هذه الجملة لا نلمح إعادة لتمثيل الفعل معجمياً من نحو (إنزل من أعلى الدرج)، فهذه الأخيرة لا تشبه الأولى، ولا تؤكد موطن الخوف من الوقوع (من على الدرج).

وعلى هذا النحو نرى أن إعادة تمثيل الفعل أو البنية معجمياً أمر وقع في أصل البنية، بأن يخرج من المفهوم إلى المحيط الخارجي، وأمثلة هذه البنية نلمحها مع الطفل في تنظيم جلوسه أمام التلفاز من نحو (لا تشاهد التلفاز)، أو (أغلق التلفاز)، وتلخص ذلك في العراقية المعاصرة جملة (كافي تلفزيون). وفيها يتم تعويد الطفل على إعادة تمثيل الفعل بما يضمن ترتيب جلوس الطفل أمام هذا الجهاز زمانياً ومكانياً.

ومن هذه الاختبارات البسيطة، ندرك أن سيبويه حدد بنية المستقيم الحسن بأنها بنية لا يمكن إعادة تمثيلها، وإنما هي جملة تفسيرية بما تحمله من دليل نحوي على متعلقاتها، وأما جملة المستقيم الكذب فهي جملة يمثّل المعنى بها، ويعاد تمثيله بحسب الحاجة إلى ذلك. ولتدعيم هذه الرؤية يمكن أن نأخذ التعارض الزماني في جملة المستقيم الحسن الذي أفضى بهذه البنية إلى العدم، ونزجه في اختبارات بنية المستقيم الكذب، فإذا كانت واقعة الزمان منفصلة عن المحمول الاسمي في جملة

المستقيم الحسن، وهي غير ذات قيمة دلالية، فإنه في المسقيم الكذب، يعد مكوناً نحوياً أعلى، يهيمن على بنية دلالة الجملة. فإذا جئنا إلى التعارض الزماني الذي قاسه سيبويه على المستقيم الحسن وسبّب المحال، فإن القياس نفسه سيكون جزءاً من بنية المستقيم الكذب.

وأولى القواعد الناتجة عن هذا التعارض، هو أن المكون الزماني في جملة المستقيم الكذب، قاعدة تجريدية لا علاقة لها بالمكون الفعلي. إن هذا يعني فيما يعنيه، أن صور التطابق مثلاً بين الأفعال الواردة في سلسلة نحوية متتابعة، لا يتحكم بها الفعل، وإنما هناك مستوى تجريدي أعلى يهيمن على حركة التطابق، والزمان هو أحد هذه المستويات، وقد نبّه عليه سيبويه في المستقيم الحسن، وهو قياسي هناك، فإذا عممت القاعدة على مستوى العلاقة النحوية في البنية التمثيلية (المستقيم الكذب) فيمكننا أن نمثّل لها على النحو الآتي:

كتبت زينب رسالة، ولكنها لم تكتب شيئاً

فالتقابل بين المضي في (كتب) و (لم تكتب) جاء من صيغتين مختلفتين، وهو دليل على أن المكون الزماني عامل أكبر في الهيمنة الدلالية المتعارضة، وفيه دليل قاطع على أن مستوى التمثيل في مثل هذه الجمل يعاد نحوياً وليس دلالياً.

وإذا استقر أن العامل الزماني هو عامل نحوي مهيمن على مبدأ إعادة التمثيل بين جملتين، فإن ذلك سيصح مع تعويض الفعل بمكون فعلي تجريدي، من نحو:

كتبت زينب رسالة، ولم تفعل ذلك فاطمة

فالزمان اتفق في مستويين متعارضين: في الصيغة النحوية المعبّرة عن الزمان، في الجلمة الأولى، وفي صيغة التجريد المعبّرة عن الفعل في الجملة الثانية.

وإذا صح هذا، فإن أي تعارض لا تصح فيه هذه المقدمة سيدفع عنه بقيمة نحوية أخرى، أي حين لا يكون بالإمكان إعادة تمثيل الجملة الأولى في الثانية، ومن ذلك:

كتبت زينب رسالة، وما حفظتها سكينة

والملاحظ أن وجود العائد في هذا التعارض سببه عدم إمكانية إعادة تمثيل زمان الجملة الأولى في الثانية. وهذا الكلام ينطبق على الصيغة القياسية السابقة، فإذا أعدنا الجملة على النحو الآتي:

كتبت زينب رسالة، ولم تحفظها سكينة

فإن وجود العائد يعني اختلاف الصيغتين الزمانيتين، وبمعنى آخر، امتناع حصول إعادة التمثيل الزماني في الجملة الثانية. وهذه القاعدة يمكن تعزيزها في إعادة التمثيل على مستوى العائد في الجملة السابقة، على النحو الآتي:

كتبت زينب رسالة، ولم تفعلها فاطمة

والملاحظ أن هذه الصورة لم تعد نحوية، بسبب نقض بنية التمثيل الزماني فيها.

وعلى هذا النحو، فقد رسّخت قاعدة سيبويه بين المستقيم الحسن والمستقيم الكذب، فارقاً بنائياً بين بنية تفسيرية، وأخرى يعاد تمثيلها دلالياً، فإذا كانت بنية المستقيم الحسن تفسيرية، وهي كذلك؛ فإن بنية المستقيم الكذب ستكون بنية وضعت على أساس إعادة تمثيلها، وهذه الإعادة ستكون بتمثيل نحوي، أي إنّها عامل نحوي مؤثر في ترسيخ ظواهر أسلوبية متنوعة في العربية، ومنها أسلوب القسم، والشرط.

أطر التمثيل في الظاهرة الأسلوبية

وأول مظاهر إعادة التمثيل في أسلوب القسم أن القسم توكيد لكلامك، كما يقول سيبويه: "فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللامُ، ولزمت اللامِ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: واللهِ لأفعلنَّ"[٣٠]. وسبب إعادة التمثيل الزماني هو التعارض الحاصل في البنية بين التأكيد المطلوب من القسم، والفعل الذي يشترط به أن يكون غير واقع؛ "فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب"[٣١]. والواجب عند سيبويه هو الفعل المتحقق لحظة الكلام، من نحو ما يرد بعد إذ الفجائية، "ولا يليها إلا الفعل الواجب"[٣٢]. وعلى ما يبدو، فإن هذا الشرط كان وراء فكرة نقل لفظ الفعل من زمان إلى آخر. يقول السيرافي: في قولك لئن فعلت، تريد ما هو فاعل وما يفعل، وفيه نقل لفظ الفعل بعد ما التي للمضي وهو في معنى الاستقبال" [٣٣]

ومع أنّ السيرافي مقتنع أن ما يحصل في الجزاء والقسم هو نقل لفظ الفعل إلى المستقبل، وهي الدلالة القياسية عنده لفعل القسم والجزاء. إلا أن ذلك لم يسمع من سيبويه، ولا من الخليل. يقول سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك ألاّ فعلتَ، لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمتُ ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنّ ها هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبّهوه بنشدتك اللهَ، إذ كان فيه معنى الطلب"[٣٤]. وواضح من قول الخليل أن هناك إعادة تمثيل لفعل القسم معجمياً، واستدعى ذلك أسلوب الطلب، أي التعارض بين أن تخبر في قولك أقسمت عليك لتفعلنّ عن المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه، أو أن تطلب منه في قولك أقسم عليك إلا فعلت ولما فعلت، وأنت طالب منه سائل، كما يوضح ذلك السيرافي في هذا الموضع من الكتاب[٣٥]. فالتعارض بين الإخبار والطلب اقتضى إعادة تمثيل الفعل معجمياً.

وما عناه السيرافي في نقل لفظ الفعل من زمان إلى زمان، لا يشبه ما يذهب إليه الخليل. فالسيرافي وضع البنية موضع التفسير، فنقل الفعل يتم بمواضع معينة في البنية، ويخضع لقانون البنية وما تسمح به، وشروط هذا النقل متعلقة ببنية المستقيم الحسن، وقواعدها الذاتية، هذا من ناحية السيرافي، وأما الخليل فلا يرى أن مثل هذه التراكيب ناشئة عن بنية تفسيرية، وإنما نشأت على أساس بنية إعادة التمثيل، ومدخلها الاول هو المعجم، والمتكلم له إسهام واضح في تغيير مسارها، بل لا تنفصل هذه البنية عن الممثل لها، ولا تحرز استقلالاً ذاتياً كما في البنية التفسيرية، وأن نقضها لا يسقطها في العدم، وغير ذلك من أوجه الاختلاف بينهما.

وحين أصر سيبويه على أن فعل القسم غير واجب، فهذا لا يعني أن معيار عدم (الوقوع)، وغير (الواجب) يساوي في القواعد التفسيرية المعيارية زمان المستقبل، وإنما هو اجتهاد السيرافي، وتفسيره لغير الواقع بالمستقبل غير دقيق؛ لأن إعادة تمثيل الزمان بين جهتين متعارضتين جاء تلبية لمطلب عدم وقوع الفعل عند سيبويه. وهذا المطلب منطلق لإعادة تمثيل الفعل، ولا يمكن إدخال شرط المستقبل فيه، وأما فكرة أن الزمان ينتقل بين لفظ وآخر، فهي صورة مشوهة عن التعارض الزماني الحاصل في بنية قابلة لإعادة تمثيلها دلالياً؛ لأن الزمان لا يرتبط بصيغة الفعل عند سيبويه، بل الزمان معلق على وصف وجود الحدث في قول سيبويه: وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٣٦]. وهذا التصنيف لم يُحدد بصيغة الفعل، ولم يرتكز على التصنيف الفلسفي للزمان بين (ماض، وحاضر، ومستقبل).

ويتتبع سيبويه ويصغي لرؤية معلمه، وهو ينقل بحذر شديد هذه الظاهرة، فمثلاً حين يركز على وجود وسقوط الأداة، فلا يخرج وجودها عنده عن التعارض التمثيلي بين عدم وقوع الفعل، وبين تأكيده المرتبط بالقسم. يقول سيبويه: وزعم الخليل: أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحاً، فإن بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة.[٣٧] فمن هذا التشبيه لا يُلمح أنّ حرف المعنى جيء به لعامل زماني كما يرى السيرافي، فمقتضى زعم الخليل هو توافق التأكيد بين (ليصلحنّ) في القسم، مع (إن كان لصالحاً)، وليس من واقعة زمانية ترصد بينهما.

وحين قارن السيرافي بين الأسلوبين، جعل الزمان العامل الأكبر بينهما. وقد افتتح شرحه لباب القسم، على النحو الآتي: قال أبو سعيد: النون دخلت مع اللام في جواب القسم لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إن)، وليس دخول اللام في خبر إن للقسم، وقد تدخل في خبر إن ومعها القسم، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم، والداخلة لغير القسم[٣٨]. والفارق واضح أن الخليل لم يمثل (بإنّ)، وإنما اكتفى بإن المخففة، لكي لا يختلط التوكيد بغيره، ويبقى خالصاً للتمثيل بين اللام والنون، وأما مدخل السيرافي، فهو مدخل قياسي في موضع لا يصلح فيه قياس المستقبل، وقد رجح في البلاغة أن قول القائل : إن محمداً لقائم، هو توكيد بعد إنكار، وهو إعادة تمثيل لقوله: إن محمداً قائمٌ، ولا عامل زماني بينهما، فضلاً عن عدم التعارض بين ما هو غير قابل للوقوع وما يراد تأكيده. بمعنى أن جملة إن المؤكدة لا تدخل في حيّز إعادة التمثيل ولا تصلح لذلك.

ومن محصلة ما سبق، يمكن وضع القسم في بنية إعادة التمثيل، لأنه ناشئ عن تعارض بنائي بين مستويين مختلفين، تفضي إعادة تمثيلهما إلى التأكيد. وهذه البنية هي مما يختاره المتكلم، على عكس ما يحصل في المستقيم الحسن، ويوفق السيرافي ليبرز لنا هذا الفارق البنائي بينهما، أي بين المختار من الكلام وغير المختار: يقول السيرافي: غير أنّ الذي استعمله سيبويه في المستقيم، أن يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب؛ دون أن يكون مختاراً[٣٩]. وبلغة اليوم هذه القواعد هي قواعد تفسيرية متعلقة بذهن المتكلم، وهي صالحة للتجريد والقياس، ولا أثر للمتكلم فيها. وعلى العكس من ذلك يأتي المستقيم الكذب، فهو بنية تمثيلية تخضع للمتكلم وإرادته. فأي تعارض بنيوي في المستقيم الحسن يعني تعارضاً في بنية المتكلم الذهنية وموردها المفهومي، ولا يمكن إعادة تمثيل هذه المفاهيم، كما لا يصح نحوياً تعارضها، فهو إن حصل يسقط البنية في العدم، وخلافاً لذلك تأتي بنية المستقيم الكذب.

ويقرر النحو العربي بهذه النتيجة أن إعادة التمثيل مبنية على التعارض البنيوي بين مستويين أصلهما واحد، وأنّ تباينهما محصور في الأداء، وليس له قيمة تفسيرية قائمة بذاتها. فعلى سبيل التمثيل ما يراه سيبويه في فعل القسم محدد بمعيار ما لم يقع، أو غير الواجب، وهذا المعيار هو أصل لبناء التعارض الحاصل في جملة القسم ككل، فالنتيجة المؤكدة في القسم يعاد تمثيلها بفعل لم يقع، وهذا المعيار أصل في الأداء، ولا يمكن تحريك النمط دلالياً من دون الاستعانة بهذا الأصل. وهذه الظاهرة تثبت أن لا وجود لمركب دلالي يعاد تمثيله، وإنما مرد الدلالة إلى الأصول النحوية، والقسم يؤكد واقعة لم تقع، أي ينتهي إلى أن الأداء سيرتبط بوقوعها لا أنها ستقع، ووقوعها افتراضي، لا زمان له، وأن الأداء النحوي لا يعوّل على التناقض الدلالي الحاصل بين ما لا يقع وما يؤكد، ولا يرتكز في الوقت نفسه على المستقبل بوصفه عاملاً نحوياً يجمع الأطراف المتناقضة.

وبناء على ما تقدم، تكون الواقعة الكلامية غير حقيقية، وإنما ارتبطت بالتمثيل على نحو العلاقة المتعارضة بين شيئين ، وأقصى ما يطلب منها المحتوى الدلالي الناتج عن هذه العلاقة، وعلى هذا التحديد يعاد تمثيل الواقعة، ولا يعاد تمثيل الفعل، ولا حدود زمانية لهذا التمثيل، فالذي يظهر من التعارض بين فعل غير واقع، والتأكيد الذي يلحق به، هو القسم. وهو هنا محتوى تمثيلي قياسي لعلاقة التعارض هذه. وكذلك التعارض بين الخطاب المباشر والتأكيد، فإن الناتج منهما الطلب في نحو : نشدتك الله إلا فعلت. والطلب هنا محتوى تمثيلي للتعارض بين الأمرين، ومثل هذه القاعدة تشمل جملة (حملت الجبل)، والتعارض فيها قائم بين ما لا يكون له وجود، وما هو كائن على نحو تام.

الخلاصة والنتائج

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أمور منها:

١- لم تكن قراءة علماء القرن الثالث لمنجز القرن الثاني وافية وشافية، وتأثرت الأجيال تباعاً بهذا الفارق المعرفي بين القرنين. وأن الاختلاف قد أصاب المبادئ العامة، والأسس المعرفية التي وضع عليها النحو العربي، وإعادة قراءة أبواب كتاب سيبويه تكاد تكون ضرورة في بعض الأحيان؛ لتدارك الفجوة المعرفية بين المنهجين.

٢-ولدى الانقلاب إلى المعاصرين، والاختلاف المعرفي في دلالة البنية النحوية، تكشف أفكار سيبويه عن أن تمام دلالة البنية النحوية، مؤلف بالأساس من اتجاهين، الأول مقترن بالقواعد التفسيرية التي ترتبط بالمخزون العقلي للغة، وظهورها المجرد من التأثيرات السلوكية المرتبطة بالأداء اللغوي. ومثل هذا النمط البنيوي، لا يمكن إعادة تمثيله على وفق معطيات السياق، بل العكس هو الصحيح، فالمظهر الخارجي مرتبط على نحو الضرورة ومفسر بالمستوى العميق. وأما الثاني فهو لا يفتقر إلى هذه الرابطة التفسيرية، وإنما ظهر للوجود بعلاقات سطحية يعاد تمثيلها، وهذه العلاقات تسمح بمدخلات إضافية على البنية الأساس.

٣-حسمت رؤية سيبويه بين المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، مبدأ الصراع حول تأثير الدلالة التوليدية في النمط النحوي المفسّر أو المؤول، وهما التياران المعاصران المتصارعان حول أسبقية النحو على الدلالة، أو العكس. ورؤيته كشفت أن اللغة العربية تمتلك نمطين من البناء، أحدهما تفسيري، والآخر دلالي تمثيلي، وحدود التقارب بينهما مشتملة على مبادئ نحوية كلية.

٤- ولدى الانقلاب إلى المعاصرين، لقد انمازت القواعد التمثيلية في اللغة، بمزايا كثيرة، كانت عرضة للنقد والبناء على مستوى أكثر من نصف قرن. فكانت مصدراً مهماً لوعي الناس بلغتهم، من جهة، وتسجيل أكبر مشتركات تربطهم بلغات أخر من جهة ثانية، وكانت تلك نتائج حصدها الفكر الغربي المعاصر. وبما أن قياس المعاصرة غير مهم في مطلب التفسير. فإن الوعي العربي بلغته، أظهر لنا نتائج لم تكن من دونها لتفهم ، بعض الأطروحات الكبرى الغربية اليوم، فيما جرى على مستوى النظرية النحوية المعاصرة. إذن فقد ترك العرب بصمتهم في هذا المحور من الدراسة النحوية والدلالية. إن هذا في حساب هذه الورقة البحثية، متفرد في أمور متعددة، ذكرناها في معرض تحليلنا لباب الاستقامة والاحالة عند سيبويه. وكانت خلاصتها، أن البنية التمثيلية الكبرى في مفهوم سيبويه، هي بنية المحمول الاسمي، ولذلك كانت أكبر خطوة تحويلية يشهدها النظام النحوي العربي، على نحو قياسي تمثيلي، تكمن في تحويل العنصر الفعلي إلى الاسمية، لا التحويل من المعلوم إلى المجهول الذي تبنته البحوث اللغوية الغربية، وبناء على هذه الخطوة، كان التمثيل العربي يبتعد عن الاشتقاق، ويتمسك بالتفريع على المباني الكبرى في الجملة.

٥-أما في الجانب التطبيقي، فإن جميع ما مرّ بنا من توصيفات لكل خطوة تمثيلية، يعدُّ بالضرورة من التوصيفات المعدة معرفياً، لاحتواء الخطوة الإجرائية التطبيقية. ومن ميزاتها أنها تحافظ على مصدر الوعي الكامن في القواعد النحوية، ونظام التمثيل بهذه القواعد يسهم في بناء نظام معرفي يربط المتكلم بلغته على نحو من الهيمنة بصيغ الكشف الذاتي للمعرفة اللغوية.

المصادر والمراجع

- الاتجاهات السيميلوجية المعاصرة، مارسيلو داسكال، ترجمة حميد لحمداني، وأخرين، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- الاستدلال روبير بلانشي، ت. محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣.
- البنيوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكنر، ت. مجيد الماشطة، بغداد، ١٩٨٦.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت. أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.
- شظايا لسانية، مجيد الماشطة ، ط١، دار السياب لندن،
- الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٠.
- فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل ط١ منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦.
- في النظرية النقدية التواصلية، حسن مصدق المركز الثقافي العربي ط١، المغرب ولبنان، ٢٠٠٥. ص١٤٦.
- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١، منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩.
- القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ط١ القاهرة، ٢٠٠٣.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١.
- اللغة ونظرية العقل، دراسات مترجمة، إعداد وترجمة ميثم رشيد حميد، رقم الإيداع ٦٩١ بغداد، ٢٠٠٨.
- معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس،ط٢، بيروت، ١٩٨٤.
- المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، نوم جومسكي، ترجمة وتعليق وتقسيم، د. محمد فتيح، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٣.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٧.
- النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط٢، دار الشروق، مصر، ٢٠٠٠.

الهوامش

[١] المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، نوم تشومسكي، ترجمة وتعليق وتقسيم، د. محمد فتيح، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٣. ١٢٣.

[٢] ينظر : نفسه، ١٢٤.

[٣] ينظر : نفسه، ١٢٤.

[٤] المعرفة اللغوية، ١١٩.

[٥] المنهج البنيوي يعد من المناهج ذات التجربة الطويلة، يؤرخ له في عام ١٧٢٥ حينما نشر القاصي الإيطالي جامباتستا فيكو كتابه "العلم الجديد". وقد تضمنت خطوات (فيكو) النظر في الاستجابات الإدراكية البدائية، فهي بحسب رأيه «استجابات ذات نظام مختلف كلياً وله وظيفة ذات طبيعة إدراكية جوهرياً». البنيوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكنر، ت. مجيد الماشطة، بغداد، ١٩٨٦. ٩، ١٠. أما ارتباطه في اللغة فيؤرخ له بديسوسير، وتسميته معروفة بالمنهج الوصفي، ومن هنا سمّاها تشومسكي الكفاءة الوصفية. وبناء على ذلك يمكن تصنيف أعمال تشومسكي من ضمن المدرسة البنيوية، مع اختلاف ملحوظ بين المنهجين.

[٦] تُقسم الاتجاهات المعرفية النحوية على نحو عام إلى اتجاهين الأول يبني القواعد النحوية على أنها قوانين مكتسبة، أما الاتجاه الآخر فيقول إنها ضربان الأول مورّث والآخر مكتسب. شظايا لسانية،مجيد الماشطة ، ط١، دار السياب لندن،ص٥٣.

[٧] قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١،منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩. ص٢٢١.

[٨] القضايا الأساسية في علم اللغة، كلاوس هيشن، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ط١ القاهرة، ٢٠٠٣. ١٨٥ وما بعدها.

[٩] المعرفة اللغوية ، ١١٩.

[١٠] الاستدلال روبير بلانشي، ت. محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣. ص٢٣٧ وما بعدها.

[١١] اللغة ونظرية العقل، دراسات مترجمة، إعداد وترجمة ميثم رشيد حميد، رقم الإيداع ٦٩١ بغداد، ٢٠٠٨.ص١٤٤

[١٢] من الباحثين من يعزو إلى الاستدلال بالتمثيل وظيفة ضمان قدرة التفكير على الإبداع، فهو الذي ينسج رويداً رويداً كل خيوط الفكر، وحتى مادته، وفائدته تقع قبل كل شيء على الإفهام، وبه يتم بناء الفكر في جميع درجاته. ينظر إلى : الاستدلال، روبير بلانشي، ٢٤٠.

[١٣] هناك إشارة مهمة إلى أن مصطلح analogy استعمل فلسفياً بمعنى التمثيل، وهو : إلحاق جزئيّ بجزئيّ آخر في حكمه لمعنى مشترك. معجم مصطلحات اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس،ط٢، بيروت، ١٩٨٤. ص١٢٠. وهذا التعريف اختلف عن التمثيل representation الذي نقصده هنا، ولكنه تضمن آلية من آليات عمله.

[١٤] يمكن أن يقارن التمثيل هنا بالقاعدة الاستنتاجية (الاستنباط) قياس العام على الخاص، والقاعدة الاستقرائية قياس الخاص على العام، والتمثيل قياس الخاص على الخاص. ينظر: الاستدلال، روبير بلانشي، ٢٣٧.

[١٥] فلسفة التواصل، جان مارك فيري، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل ط١ منشورات الاختلاف، ٢٠٠٦. ص٢٤.

[١٦] نفسه، ٢٥.

[١٧] في مبدأ التواصل يمكن الرجوع إلى نظرية هابرماس ، ينظر في النظرية النقدية التواصلية، حسن مصدق المركز الثقافي العربي ط١، المغرب ولبنان، ٢٠٠٥. ص١٤٦.

[١٨] الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بنكر، ت. حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٠.ص٩٣.

[١٩] ينظر في المصدر ذاته، ٩٣.

[٢٠] الكتاب : سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣. ١/٢٥-٢٦.

[٢١] النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي : د. محمد حماسة عبد اللطيف. ٨١.

[٢٢] مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٧. ص١٩ وما بعدها.

[٢٣] نذكر هنا آخر المحاولات العربية في وصف النحو العربي وتقويمه على الأسس الوصفية، ما جاء به أحمد العلوي، وعرض له بشكل مفصل حافظ اسماعيل، وزميله في كتاب: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ط١،منشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، وبيروت، ٢٠٠٩. ص٢٢١.

[٢٤] الكتاب: ٢٦/١ هامش المحقق.

[٢٥] الكتاب ١٢/١

[٢٦] نفسه : ٣٤/١

[٢٧] الكتاب : ٣٥/١.

[٢٨] نفسه : ٣٦/١.

[٢٩] ينظر : هامش الكتاب ٣٦/١.

[٣٠] الكتاب : ١٠٤/٣.

[٣١] نفسه : ١٠٥/٣.

[٣٢] نفسه : ٢٣٢/٤

[٣٣] شرح السيرافي : ٣١٩/٣.

[٣٤] نفسه: ١٠٥/٣-١٠٦.

[٣٥] ينظر شرح السيرافي ٣١٨/٣

[٣٦] الكتاب : ١٢/١.

[٣٧] الكتاب : ١٠٤/٣.

[٣٨] شرح السيرافي: ٣ /٣١٥-٣١٦.

[٣٩] شرح السيرافي: ١٨٦/١ .